

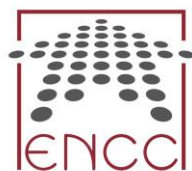
وضع مصر التنافسي في ٢٠١٦/٢٠١٧ ثبات نسبي ومزيد من التحديات

مقدمة

لا تزال مصر بمنأى عن المكانة التي تستحقها على ساحة تنافسية الاقتصاد العالمي، حيث يتمتع الاقتصاد المصري بمقومات هائلة ويمتلك موارد غنية ومتنوعة مما يجعل منه اقتصاداً واعداً، ويتيح له فرصاً للنمو والتنمية تمت بلورة ملامحها العريضة في استراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد جاءت نتائج تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ مشابهة إلى حد كبير مع نتائج التقرير السابق له، إذ جاءت مصر في المرتبة ١١٥ طبقاً لمؤشر التنافسية الدولية من بين ١٣٨ دولة تمت دراسة وضعها التنافسي في إطار التقرير، وتحليل قدرتها النسبية على المنافسة الاقتصادية دولياً.

١- تحليل أداء مصر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥

وفي استعراض سريع لتطور مكانة مصر في سلسلة التقارير التي صدرت علي السنوات الأخيرة (جدول ١)، نجد أن الترتيب التنافسي لاقتصاد مصر خلال الفترة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٧ وصل إلى أفضل مستوي له (٧٠) في عام ٢٠٠٩، وأدنى مستوي له (١١٩) في عام ٢٠١٤. ولكن استطاعت مصر خلال العام الماضي وقف التدهور في وضعها التنافسي وتحسين ترتيبها بثلاثة مراكز إلى ١١٦ من ١٤٠ دولة. وقد أشارت نتائج التقرير لهذا العام إلى الثبات النسبي لأداء مصر التنافسي، حيث بلغ ترتيبها ١١٥ من ١٣٨ دولة شملها التقرير (جدول ١).



جدول (١): ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠٠٩	
١١٥	١١٦	١١٩	١١٨	١٠٧	٧٠	الترتيب العام
١- المتطلبات الأساسية: مرحلة الانتاجية المنخفضة: الاعتماد على الموارد الأولية والعمالة غير المؤهلة بصورة أساسية						
١١٧	١١٥	١٢١	١١٨	١١٠	٧٨	ترتيب المرحلة
٨٧	٨٧	١٠٠	١١٧	٩٦	٥٦	المؤسسات
٩٦	٩١	١٠٠	٩٨	٨٣	٥٥	البنية الأساسية
١٣٤	١٣٧	١٤١	١٤٠	١٣٨	١٢٠	المناخ الاقتصادي الكلي
٨٩	٩٦	٩٧	١٠٠	٩٤	٨٤	الصحة والتعليم الأساسي
٢- محفزات الكفاءة: مرحلة الانتاجية المتوسطة: بداية مرحلة التنوع واقتصاد عالي القيمة المضافة						
١٠٠	١٠٠	١٠٦	١٠٩	١٠١	٨٠	ترتيب المرحلة
١١٢	١١١	١١١	١١٨	١٠٩	٨٨	التعليم العالي والتدريب
١١٢	١١٥	١١٨	١١٩	١٢٥	٨٧	كفاءة سوق السلع
١٣٥	١٣٧	١٤٠	١٤٦	١٤٢	١٢٦	كفاءة سوق العمل
١١١	١١٩	١٢٥	١١٩	١٠٢	٨٤	تطوير سوق المال
٩٩	٩٨	٩٥	١٠٠	٩١	٨٢	الجاهزية التكنولوجية
٢٥	٢٤	٢٩	٢٩	٢٩	٢٦	حجم السوق
٣- الاعتماد على الابتكار: مرحلة الانتاجية المرتفعة						
١١١	١١٣	١١٣	١٠٤	٩٦	٧١	ترتيب المرحلة
٨٥	٨٩	٩٥	٨٤	٨٣	٧٢	تطور الأعمال
١٢٢	١٢٠	١٢٤	١٢٠	١٠٩	٧٤	الابتكار

المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي، تقرير التنافسية العالمي، سنوات متفرقة.



وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية، فقد ارتبط التحسن الطفيف في ترتيب مصر التنافسي بصفة خاصة بالمؤشر الفرعي المتعلق "بالابتكار وتطور الأعمال"، وذلك مع تراجع الأداء في المؤشر الفرعي الخاص "بالمتطلبات الأساسية" وثبات الأداء في المؤشر الفرعي الخاص "بمحفزات الكفاءة".

ويتكون المؤشر المتعلق "بالابتكار وتطور الأعمال" من ركيذتي عوامل الابتكار ودرجة تطور الأعمال. وقد شهدت الركيذة الخاصة بدرجة تطور الأعمال تحسناً بمقدار أربعة مراكز لتحل مصر المرتبة ٨٥ مقارنة بالمرتبة ٨٩ عام ٢٠١٥، بينما عاد ترتيب الركيذة المتعلقة بالابتكار للتراجع مرة أخرى من المرتبة ١٢٠ إلى المرتبة ١٢٢ بعد أن كان قد بدأ في التعافي في عام ٢٠١٥ من التدهور المستمر عبر السنوات الماضية. ومن الجدير بالذكر أن أهمية هذا المؤشر تعتبر ضعيفة نسبياً بالنسبة لمصر في المرحلة الحالية التي تمر بها مصر (مرحلة محفزات الكفاءة)، حيث تؤثر في ترتيب الدول النامية، ومن ضمنها مصر، في المؤشر بنسبة ١٠% فقط.

إلا أنه علي المدى الطويل ولكي تصل مصر إلي ما تطمح إليه من تحقيق طفره في وضعها التنافسي بما يتناسب مع إمكانياتها ومقوماتها الاقتصادية الهائلة فيجب أن يولي صناع القرار اهتماماً متزايداً بهذا المؤشر، حيث يصل وزنه في مؤشر التنافسية بالنسبة للدول المتقدمة ٣٠%. وتشير التجارب الدولية أيضاً إلى وجود ارتباط وثيق بين تحسن تنافسية الدول النامية وتطور الابتكار وريادة الأعمال، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، وربطهما بشكل وثيق باحتياجات قطاع الصناعة والتصدير. إن تشجيع الابتكار وما يرتبط به من التوسع في ريادة الأعمال وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الانتاجية المرتفعة سوف يمكن مصر من توفير فرص عمل لائقة ذات جوده عالية للأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية من الشباب المصري.

وضمن الركائز الست المكونة للمؤشر الخاص "بالعوامل المحفزة للكفاءة"، شهدت ثلاث ركائز تقدماً، يعد أهمها الركيذة الخاصة بكفاءة سوق المال، والتي تحسنت بشكل ملحوظ بمعدل ثمانية مراكز مما يرسم نمطاً تصاعدياً لهذه الركيذة عقب سلسلة



من التدهور المستمر حتى عام ٢٠١٤. كذلك شهدت الركيزة المتعلقة بكفاءة سوق السلع تحسناً بلغ ثلاثة مراكز، وكفاءة سوق العمل بمعدل مركزين، بينما تراجعت باقي الركائز لهذا المؤشر بمرتبة واحدة فقط.

ولهذا المؤشر الفرعي أهمية كبيرة في التأثير علي ترتيب مصر بسبب ترجيحه بوزن ٥٠% عند حساب مؤشر مصر العام في تقرير التنافسية العالمي، إضافة إلى مساهمته في الثبات النسبي الذي حققه مؤشر التنافسية الكلي مقارنة بالعام السابق. وبناءً عليه، فإن مؤشر "محفزات الكفاءة" لا بد أن يحظى باهتمام خاص من خلال صياغة السياسات الداعمة لرفع ترتيب مصر التنافسي علي المستوي الكلي، مثل السياسات الداعمة لأسواق السلع، والعمل والمال، مع الاهتمام بصفه خاصة بالتعليم العالي والتدريب حيث ينخفض ترتيب مصر مقارنة بالدول المماثلة في مرحلة التنمية.

ورغم تدني ترتيب مصر مقارنة ببعض دول المنطقة، مثل دول الخليج والمغرب والأردن، إلا أن تنوع مصادر اقتصاد مصر وتطوره نسبياً مقارنة بهذه الدول، واعتماده المتزايد على الصناعات ذات القيمة المضافة يهيئه لتحقيق تنافسية أكثر استدامة حال تطبيق سياسات إصلاح منهجية وفعالة، مثل توفير بيئة تعليمية عالية الجودة، وإيجاد مناخ استثمار داعم للابتكار وريادة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، والتمكين الاقتصادي الذي يتمثل أساساً في توفير العمل اللائق، بدعم من منظومة تعليمية متكافئة تشمل كافة قطاعات المواطنين.

أما بالنسبة "المتطلبات الأساسية"، فبرغم التراجع الذي سجله هذا المؤشر والذي يتمثل في مركزين، فهناك ما يدعو إلى التفاؤل والقلق بنفس القدر، فهناك تقدم ملحوظ تحقق في ركيزة الصحة والتعليم الأساسي والتي قفزت سبع مراتب من المركز ٩٦ إلى المركز ٨٩ مما يشير إلى الاستبشار بتحسين أحوال الصحة والتعليم الأساسي في مصر مؤخراً. إلا أنه بالتدقيق في مكونات هذا المؤشر وتحليل مسببات هذه القفزة يتبين أن التطور بشكل أساسي جاء نتيجة لزيادة صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي بمقدار ٣١ مرتبة، بينما تحسنت جودة التعليم الأساسي فقط بخمس مراتب، في حين حدث تحسناً محدوداً في مجال بيئة الاقتصاد الكلي بمقدار ثلاثة مراتب مما



يرجع بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار الطاقة العالمية وبالتالي انخفاض قيمة دعم الطاقة وزيادة الحيز المالي. وفي المقابل كان التراجع في هذه المرحلة مرجعه الأساسي تأخر الركائز المتعلقة بالبنية التحتية والتي تراجعت بمقدار خمسة مراكز، بينما استقرت تلك المتعلقة بالمؤسسات عند نفس الوضع في ٢٠١٥ عند المرتبة ٨٧.

أيضاً أشار التقرير إلى تحسن وضع المؤشرات ذات الصلة بالأمن، فمقارنة بعام ٢٠١٥، استطاعت مصر تحقيق إنجازاً في إطار محاربة الجريمة المنظمة، وتسجيل انخفاض ملحوظ في كل من التكاليف التجارية للممارسات الإرهابية، وتلك المتعلقة بالجريمة والعنف. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات الأمنية ليست سوى ٣ من ١١٣ مؤشر، إلا أن تحسنها مهم للغاية بالنسبة لاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على قطاع السياحة كما يعتمد على الاستثمارات الأجنبية، ويسعى للاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي.

وقد سلط الإصدار الأخير من تقرير التنافسية العالمية الضوء على التحسن النسبي في أداء بعض المؤشرات المكونة لركيزة المؤسسات، من بينها ارتفاع مستوى ثقة الجمهور في السياسيين، إذ أشار التقرير إلى وجود "نظام قضائي أكثر كفاءة في تسوية المنازعات التجارية". في الوقت نفسه، تحسن وضع مصر بشكل ملحوظ فيما يتعلق بكفاءة الأداء الحكومي، وإنفاذ قوانين المساءلة والمحاسبية، تحديداً في مجالات قوة حماية المستثمرين، التبذير في الإنفاق الحكومي وشفافية السياسات الحكومية. ونظراً لأن الوزن النسبي لهذه الركيزة يمثل ٤٠% من مؤشر التنافسية الكلي فيجب الاهتمام الفوري بمعالجة أسباب التدهور في هذه الركيزة، مما يترتب عليه أن أي تراجع بسيط في هذه الركيزة يؤثر بنسبة كبيرة في تنافسية مصر.

ومن المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من تحسن الترتيب العام لمصر طبقاً لمؤشر التنافسية العالمية من المرتبة رقم ١١٦ إلى المركز رقم ١١٥، إلا أنه في واقع الأمر يمكن اعتبار أن أداء مصر قد تراجع مركزاً واحداً وذلك نظراً لأن عدد الدول التي شملها المؤشر قد انخفض من ١٤٠ دولة في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١٣٨ في العام الحالي.



وبمراجعة جدول (٢) نلاحظ أن ترتيب مصر العام قد تراجع بصورة مطلقة، فمع تزايد عدد الدول التي يشملها التقرير، يكون من الطبيعي تراجع ترتيب مصر النسبي مع دخول دول جديدة ذات تنافسية أعلى، إلا أنه يلاحظ أنه خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧ تراجع ترتيب مصر المطلق، فبعد أن كانت ضمن الثلث الثاني من الدول في ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، وتسبق تركيا وإندونيسيا وكينيا وأثيوبيا، انخفضت مكانتها إلى الثلث الأخير، لتسبقها هذه الدول الأربعة نسبياً وفي المطلق، حيث انتقلت إندونيسيا إلى مصاف الثلث الأول، وبالرغم من ثبات مكانة الدول الثلاثة الأخرى، إلا أنها تفوقت على مصر من حيث الترتيب وانخفض ترتيب مصر إلى مصاف دوله مثل نيجيريا.

وهناك ملاحظة عامة تتعلق بتراجع أداء دول الربيع العربي بصفة عامة، حيث تراجع ترتيب كل من مصر وتونس خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٦، بينما خرجت سوريا من قائمة الدول التي يشملها التقرير منذ عام ٢٠١٣، كما خرجت ليبيا هذا العام.

ورغم كل ما سبق، فلا زال هناك أمام مصر فرصاً واعدة تنبؤ باقتصاد أكثر تنافسية حال اقتناصها، منها على سبيل المثال، انخفاض سعر البترول في الآونة الأخيرة مما يخفف من أعباء فاتورة دعم الطاقة والتي لطالما كانت سبباً رئيساً في تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يخفف من تداعيات الإصلاحات المرتبطة بتخفيض دعم الطاقة على التضخم ومحدودي الفقراء.

ويلعب اتساع حجم السوق الاستهلاكي في مصر علاوة على الموقع الجغرافي المتميز والعلاقات التجارية الوطيدة مع السوق الأوروبية دوراً هاماً في دعم معدلات النمو الاقتصادي بعد ظهور بوادر على تعاف الأخير، كذلك فإن الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الجنيه المصري في الفترة الأخيرة -رغم ما اقترن به من آثار سلبية عدة- قد تسهم بشكل فاعل في تحسين تنافسية الصادرات المصرية وتخفيض عجز الميزان التجاري حال تحسين جودة هذه الصادرات، وزيادة حجمها، والنهوض بالمنظومة اللوجستية الداعمة للتصدير.

جدول رقم (٢) : ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية مقارنة ببعض الدول المماثلة من حيث مستوي التنمية

الدولة	٢٠٠٥-٢٠٠٤ (دولة ١٠٤)	٢٠١٠-٢٠٠٩ (دولة ١٣٣)	٢٠١٥-٢٠١٤ (دولة ١٤٤)	٢٠١٥-٢٠١٦ (دولة ١٤٠)	٢٠١٦-٢٠١٧ (دولة ١٣٨)
الأردن	٣٥ (الثلث الأول)	٥٠ (الثلث الأول)	٦٤ (الثلث الثانى)	٦٤ (الثلث الثانى)	٦٣ (الثلث الثانى)
جنوب أفريقيا	٤١ (الثلث الثانى)	٤٥ (الثلث الأول)	٥٦ (الثلث الثانى)	٤٩ (الثلث الثانى)	٤٧ (الثلث الثانى)
تونس	٤٢ (الثلث الثانى)	٤٠ (الثلث الأول)	٨٧ (الثلث الثانى)	٩٢ (الثلث الثانى)	٩٥ (الثلث الأخير)
الصين	٤٦ (الثلث الثانى)	٢٩ (الثلث الأول)	٢٨ (الثلث الأول)	٢٨ (الثلث الأول)	٢٨ (الثلث الأول)
المكسيك	٤٨ (الثلث الثانى)	٦٠ (الثلث الثانى)	٥٧ (الثلث الثانى)	٥٧ (الثلث الثانى)	٥١ (الثلث الثانى)
المغرب	٥٦ (الثلث الثانى)	٧٣ (الثلث الثانى)	٧٢ (الثلث الثانى)	٧٢ (الثلث الثانى)	٧٠ (الثلث الثانى)
مصر	٦٢ (الثلث الثانى)	٧٠ (الثلث الثانى)	١١٩ (الثلث الأخير)	١٦٦ (الثلث الأخير)	١١٥ (الثلث الأخير)
تركيا	٦٦ (الثلث الثانى)	٦١ (الثلث الثانى)	٤٥ (الثلث الأول)	٥١ (الثلث الثانى)	٥٥ (الثلث الثانى)
اندونيسيا	٦٩ (الثلث الثانى)	٥٤ (الثلث الثانى)	٣٤ (الثلث الأول)	٣٧ (الثلث الأول)	٤١ (الثلث الأول)
كينيا	٧٨ (الثلث الأخير)	٩٨ (الثلث الأخير)	٩٠ (الثلث الثانى)	٩٩ (الثلث الأخير)	٩٦ (الثلث الأخير)
نيجيريا	٩٣ (الثلث الأخير)	٩٩ (الثلث الأخير)	١٢٧ (الثلث الأخير)	١٢٤ (الثلث الأخير)	١٢٧ (الثلث الأخير)
اثيوبيا	١٠١ (الثلث الأخير)	١١٨ (الثلث الأخير)	١١٨ (الثلث الأخير)	١٠٩ (الثلث الأخير)	١٠٩ (الثلث الأخير)

www.encc.org.eg

٧٧ شارع سوريا، الدور السابع، شقة ٧٠١، المهندسين - الجيزة، جمهورية مصر العربية. تليفاكس: +٢٠-٢ ٣٣٤٥-٥٦٢٠ +٢٠-٢ ٣٣٤٥-٥٦١٠
77 Syria St., 7th Floor, Suite 701, Mohandessin, Giza, Egypt. Telefax: +20-2 3345-5610 +20-2 3345-5620

ENCC is an independent non-profit organization established on January 9, 2005 under Law No. 84/2002, register no. 5907

٢- تحليل نتائج استقصاء آراء المديرين التنفيذيين حول أكثر العوامل التي تعوق بيئة الاعمال في مصر

تضمنت تقارير التنافسية الدولية المتتالية نتائج استقصاء آراء المديرين التنفيذيين حول أكثر العوامل التي تعوق بيئة الاعمال في مصر، وفيما يلي أهم الملاحظات حول تطور هذه النتائج خلال السنوات الماضية:

- تمثلت أهم خمسة عقبات في عام ٢٠٠٩ في ضعف تعلم القوي العاملة (١٤,٦)، يليها عدم كفاءة الجهاز البيروقراطي (١٢,٣١)، ثم التضخم (١١,٩)، ثم اللوائح الضريبية (١١,٤)، فالفساد (٧,٧).
 - أما في ٢٠١٦ فقد تصدر عدم استقرار السياسات الاقتصادية (٢١) قائمة العقبات التي تعوق بيئة الأعمال المصرية، يليه عدم استقرار الحكومة (١٢,٥)، ثم النفاذ الي التمويل (١٠,٢)، فلوائح النقد الاجنبي (٨,٤)، ثم الفساد (٧,٧)، مما يشير الي تغير كامل في مجمل انطباعات مجتمع الأعمال في مصر حول أهم السياسات التي تؤثر سلباً علي بيئة الاعمال الوطنية، كما يتضح من جدول (٣).
 - وهذا قد يرجع الي عاملين: أولهما أن عدداً من السياسات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة خلال الفترة الأخيرة، قد أثرت بالسلب علي بيئة الأعمال في مصر ومصداقية سياسات الدولة الاقتصادية وشفافيتها. وقد تجلي ذلك بوضوح في إدارة منظومة سعر الصرف التي نتج عنها صعوبة الحصول علي النقد الاجنبي، وخروج أرباح الشركات الدولية العاملة في مصر.
- أما ثاني هذه العوامل فيتعلق بعدم قدرة اجهزة الدولة علي التواصل مع مجتمع الاعمال، وتوضيح أبعاد السياسات والاجراءات الاقتصادية التي تنتهجها مما أثار في الكثير من الاحيان عدداً من المخاوف الغير مبررة، كما اعطي الفرصة لظهور الاشاعات الهادفة لإضعاف الاقتصاد المصري.

جدول (٣): مقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦ بالنسبة لنتائج استقصاء الرأي العام فيما يخص أهم العقبات التي تعوق بيئة الأعمال المصرية

٢٠١٦	العقبات	٢٠٠٩	العقبات
٢١,٠	عدم استقرار السياسات	١٤,٦	١ ضعف المستوى التعليمي للقوى العاملة
١٢,٥	عدم استقرار الحكومة	١٢,١	٢ عدم كفاءة الجهاز البيروقراطي
١٠,٢	النفاذ إلي التمويل	١١,٩	٢ التضخم
٨,٤	لوائح النقد/ العملة الأجنبية	١١,٤	٣ اللوائح الضريبية
٧,٧	الفساد	٨,٦	٤ أخلاقيات العمل السلبية السائدة في القوى العاملة
٥,٥	كفاية البنية التحتية	٨,١	٥ لوائح العمل التقييدية
٥,٤	أخلاقيات العمل السلبية السائدة في القوى العاملة	٧,٤	٦ معدل الضريبة
٥,٤	ضعف المستوى التعليمي للقوى العاملة	٧,٢	٧ الفساد
٤,٣	الجريمة والسرقة	٦,٨	٨ النفاذ إلي التمويل
٤,١	لوائح العمل التقييدية	٣,٣	٩ ضعف الصحة العامة
٣,٩	معدل الضريبة	٣,٢	١٠ كفاية البنية التحتية
٣,٢	التضخم	٢,٣	١١ لوائح النقد/ العملة الأجنبية
٣,١	اللوائح الضريبية	١,٤	١٢ عدم استقرار السياسات
٢,٧	عدم كفاءة الجهاز البيروقراطي	١,١	١٣ عدم استقرار الحكومة
١,٧	عدم كفاية القدرة علي الابتكار	٠,٥	١٤ الجريمة والسرقة
٠,٩	ضعف الصحة العامة		١٥ عدم كفاية القدرة علي الابتكار

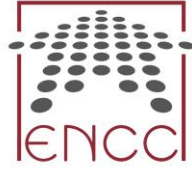
- ومما يسترعي الانتباه بشأن مقارنة النتائج السابقة علي المدى الزمني أن أهم العوائق في عام ٢٠٠٩ تعد مرتبطة بالمرحلة الثانية من تطور التنافسية وهي مرحلة محفزات الكفاءة، في حين أن أهم العوائق التي ظهرت خلال عام ٢٠١٦ تعد مرتبطة بالمرحلة الأولى من مراحل تطور التنافسية وهي مرحلة المتطلبات الأساسية، مما يعد ارتدادا في مسار مقومات التنافسية المصرية. وعلي الرغم من



إن مصر لا زالت تعد ضمن دول المرحلة الثانية من تطور التنافسية وهي مرحلة محفزات الكفاءة، والتي تتسم بأنها الدول التي تشهد بداية مرحلة التنوع وبناء اقتصاد أعلى من حيث القيمة المضافة، إلا إن هذا الارتداد في مسار مقومات التنافسية المصرية ينذر بأنه خلال السنوات القادمة قد تتراجع مرتبة مصر في مؤشر التنافسية إلي مصاف دول المرحلة الأولى وهي مرحلة متطلبات التنافسية. وبتحليل نتائج المؤشرات الفرعية في مرحلتي الاعتماد علي الموارد الأولية، والاقتصاد المتنوع وعالي القيمة المضافة، نلاحظ أن ترتيب مصر طبقاً لمؤشر محفزات الكفاءة (جدول ١) ظل ثابتاً عند الترتيب ١٠٠ في حين يلاحظ تدهور ترتيب مصر طبقاً لمؤشر المتطلبات الأساسية بمركزين (من ١١٥ إلي ١١٧).

• كما بذلت الدولة جهوداً اصلاحيّة طموحة بهدف النهوض بالتنافسية الوطنية مثل تحسين منظومة الخبز، وإطلاق المشروعات القومية كمحور قناة السويس، والعاصمة الادارية الجديدة، ومشروع المليون ونصف فدان، ودعم البنية التحتية المتمثل في إنشاء طرق وكباري جديدة خاصة في صعيد مصر، ودعم مشروعات الطاقة مما ادي الي استقرار الكهرباء، مع إطلاق المشروعات الاستثمارية العملاقة، وبدء الأنشطة القطاعية للاقتصاد المصري في التعافي من جديد، وإعادة تشغيل المصانع المتعثرة وتشجيع المنتج المحلي واستعادة ثقة الجمهور بالإنتاج المصري مرة أخرى، إلا أن اغلب هذه المشروعات سوف تؤتي ثمارها علي المدى المتوسط والطويل، فلم تؤثر بعد علي حياة المواطن اليومية، وبالتالي فلم تنعكس نتائجها الايجابية علي نتائج استقصاء الراي العام.

• ما سبق يبرز الحاجة إلى تنفيذ مزيد من السياسات العاجلة الداعمة لتحسين مناخ ممارسة الأعمال وفي مقدمتها إرساء دعائم المنافسة في السوق المصرية، التي من شأنها تقوية ثم تشجيع القطاع الخاص وجذب مزيد من الاستثمارات كأولوية إصلاحيّة ملحة في الوقت الراهن، وبما يدعم مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة أية مخاطر محتملة في المستقبل. كما يجب تحديد عدد من المشروعات التي يمكن من خلالها تحقيق تحسن ملموس علي المدى القصير، وذلك إلي تؤتي المشروعات



الجلسة الوطنية للمنافسة
Egyptian National Competitiveness Council
مصرى أفضل من أجل مصر أفضل

القومية ثمارها علي المدى الطويل مثل: (١) معالجة مشكله سعر الصرف الذي يؤثر علي قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي علي توسيع أعماله في مصر وبالتالي توليد فرض عمل، و(٢) أهمية التركيز علي مجالات خدمية محددة، يمكن من خلال النهوض بها وتحقيق تحسن يشعر به المواطن المصري في حياته اليومية مثل تحسين المواصلات العامة، وإدارة المخلفات الصلبة، و(٣) تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال من أجل توفير فرص عمل كريمة للشباب بدون تحميل الدولة عبء تشغيل الخريجين الجدد في الحكومة والقطاع العام.

www.encc.org.eg

٧٧ شارع سوريا، الدور السابع، شقة ٧٠١، المهندسين - الجيزة، جمهورية مصر العربية. تليفاكس: +٢٠-٢ ٣٣٤٥-٥٦٢٠ +٢٠-٢ ٣٣٤٥-٥٦١٠
77 Syria St., 7th Floor, Suite 701, Mohandessin, Giza, Egypt. Telefax: +20-2 3345-5610 +20-2 3345-5620

ENCC is an independent non-profit organization established on January 9, 2005 under Law No. 84/2002, register no. 5907